



رسالة قائد الثورة الإسلامية المعظم لرئيس الجمهورية حول تنفيذ برنامج العمل المشترك الشامل (برجام) - 21 /Oct/ 2015

وجه قائد الثورة الإسلامية المعظم سماحة آية الله العظمى السيد علي الخامنئي رسالة مهمة إلى السيد روحاني رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الأعلى للأمن القومي أشار فيها إلى المناقشات الدقيقة والمسؤولية التي جرت حول برنامج العمل الشامل الشامل (برجام) في مجلس الشورى الإسلامي والمجلس الأعلى للأمن القومي وعبر الاتفاق من القنوات القانونية، وأبدى سماحته توجيهاته المهمة بشأن رعاية وصون المصالح الوطنية العليا، ولفت إلى التأكيدات والضرورات التسع في تنفيذ برنامج العمل المشترك الشامل، معلنًا الموافقة على القرار المصدق عليه في اجتماع المجلس الأعلى للأمن القومي رقم 634 بتاريخ 10/08/2015، مع رعاية هذه الأمور والضرورات.

وفيما يلى نص رسالة قائد الثورة الإسلامية المعظم:

بسم الله الرحمن الرحيم

حضره السيد روحاني
رئيس الجمهورية الإيرانية ورئيس المجلس الأعلى للأمن القومي دامت توفيقاته
بعد السلام والتحية،
الآن حيث اجتاز أخيراً الاتفاق المسمى برجمان القنوات القانونية، بعد دراساته الدقيقة والمسؤولية في مجلس الشورى الإسلامي، ولجنة خاصة وسائر اللجان، وكذلك في المجلس الأعلى للأمن القومي، وهو بانتظار إعلانرأي، أرى من اللازم التذكير ببن نقاط من أجل أن تتتوفر لحضرتكم وسائر العاملين المباشرين وغير المباشرين في هذا الأمر الفرصة الكافية لمراقبة وصيانة المصالح الوطنية والمصالح العليا للبلاد.

1 - قبل كل شيء أرى من اللازم أن أبدي تقديرني لكل العاملين في هذه العملية المليئة بالتحديات في كل الفترات بما فيهم: الهيئة المفاوضة الأخيرة التي بذلت كل مساعيها الممكنة لإيضاح النقاط الإيجابية في العملية وتكريس تلك النقاط في الحقيقة، وكذلك الناقدين الذين ذكرنا جمیعاً بحذافة جديرة بالإعجاب بنقاط ضعف العملية، وخصوصاً رئيس وأعضاء لجنة خاصة في مجلس الشورى الإسلامي، وكذلك الأعضاء الأجلاء في المجلس الأعلى للأمن القومي الذين ملأوا بعض الفراغات بتسجيلهم ملاحظاتهم المهمة، وبالتالي لرئيس ونواب مجلس الشورى الإسلامي الذين صادقو على مشروع محتاط عارضين بذلك طريق التنفيذ الصحيح على الحكومة، وكذلك لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون وكتاب الصحافة في البلاد الذين عرضوا عموماً، رغم كل اختلاف وجهات النظر، صورة متكاملة لهذا الاتفاق أمام الرأي العام. هذه المنظومة الكبيرة من العمل والمساعي والتکفير في قضية يعتقد أنها ستكون من القضايا البارزة والمنطوية على عبر و دروس في مسيرة الجمهورية الإسلامية، جديرة بالتقدير وباعتة على الارتياب. لهذا يمكن القول بثقة إن الأجر الإلهي على هذا الدور المسؤول سيتضمن إن شاء الله النصر والرحمة والهدایة من ذات الباري تعالى، لأنّ وعد النصرة الإلهية قبال نصرة دين الله لا يقبل الخلاف.

2 - سماحتكم تعلمون طبعاً، بما لكم من سابقة تمتد لعدة عقود من المساهمة في أصل قضايا الجمهورية الإسلامية، أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لم تنتهي، لا في الملف النووي ولا في أي ملف و قضية أخرى، منحي حيال إيران سوى منحي الخصم والإخلال، ومن المستبعد أن تنتهي سوى هذا النهج في المستقبل أيضاً. تصريحات رئيس جمهورية أمريكا في رسالتين بعثهما لي بخصوص عدم نيته إسقاط الجمهورية الإسلامية سرعان ما تبيّن أنها بخلاف الواقع من خلال مناصرته للفتن الداخلية و المساعدات المالية لمعارضي الجمهورية الإسلامية، ورفعت تهديداته



الصريحة بالهجوم العسكري - وحتى النووي الذي يمكن أن يؤدي إلى ادعاء قضائي مطول ضده في المحاكم الدولية - النقاب عن النية الحقيقة للساسة الأميركيان. الخبراء السياسيون في العالم والرأي العام للعديد من الشعوب يشخصون بوضوح أن سبب هذا الخصم الذي لا ينتهي هو ماهية الجمهورية الإسلامية الإيرانية و هييتها النابعة من الثورة الإسلامية. الصمود على المواقف الإسلامية الحقة في معارضة نظام الهيمنة والاستكبار، و المقاومة حيال الجشع و التطاول على الشعوب الضعيفة، و فضح دعم أمريكا للدكتاتوريات القروسطية و قمع الشعوب المستقلة، و الدفاع غير المنقطع عن الشعب الفلسطيني و جماعات المقاومة الوطنية، و الهبات المنطقية و المقبولة عالمياً ضد الكيان الصهيوني الغاصب، تشكل النقاط الأساسية التي جعلت عداء نظام الولايات المتحدة الأمريكية للجمهورية الإسلامية أمراً لا مندوحة منه بالنسبة لهم. و سيستمر هذا العداء إلى أن تفرض الجمهورية الإسلامية باقتدارها الداخلي و صمودها اليأس عليهم.

كيفية سلوك و أقوال الحكومة الأمريكية في الملف النووي و مفاوضاته الطويلة المملة دلت على أن هذه أيضاً حلقة من حلقات سلسلة عدائهم العنيف للجمهورية الإسلامية. مخادعتهم في ازدواجيتهم بين تصريحاتهم الأولى التي كانت بنية قبول إيران للمفاوضات المباشرة، و نكثهم المتكرر للتعهد طوال المفاوضات الممتدة لستين، و مواكبتهم لإرادات الكيان الصهيوني، و دبلوماسيتهم التعسفية بخصوص الحكومات و المؤسسات الأوروبية ذات الصلة بالمفاوضات، تدل كلها على أن الدخول المخادع لأمريكا في المفاوضات النووية لم يكن بنية حلّ عادل، بل بغرض تحقيق أهدافها الخامامية حيال الجمهورية الإسلامية.

لا شك في أن الحفاظ على الوعي حيال النوايا العدائية للحكومة الأمريكية، و ما نجم عنه من ثبات أبداً مسؤولاً عن الجمهورية الإسلامية طوال مسار المفاوضات، استطاع الحيلولة في حالات متعددة دون وقوع أضرار جسيمة. مع ذلك فإن حصيلة المفاوضات التي تجسدت على شكل برجام تعاني من نقاط غموض و ضعف بنوية و نقاط عديدة إذا لم يكن حيالها مراقبة دقيقة و لحظية فيمكن أن تؤدي إلى خسائر كبيرة لحاضر البلاد و مستقبلها.

3 - البنود التسعة للقانون الأخير لمجلس الشورى الإسلامي، و الملاحظات العشر الملحة بقرار المجلس الأعلى للأمن القومي، تتضمن نقاطاً مفيدة و مؤثرة يجب مراعاتها، و مع ذلك توجد نقاط أخرى ضرورية يعلن عنها مع التأكيد على بعض ما ورد في تلكم الوثيقتين.

أولاً: حيث أن قبول المفاوضات من قبل إيران كان أساساً بهدف رفع الحظر الاقتصادي و المالي الظالم، و قد أرجى تنفيذه في برجام إلى ما بعد الخطوات التي ستتخذها إيران، من اللازم تقرير ضمانات قوية و كافية للحيلولة دون مخالفة الأطراف المقابلة، منها الإعلان التحريري لرئيس جمهورية أمريكا و الاتحاد الأوروبي عن إلغاء الحظر. في إعلان الاتحاد الأوروبي و رئيس جمهورية أمريكا يجب التتصريح بأن هذا الحظر سيرفع تماماً. أي تصريح بأن بنية الحظر ستبقى يعده بمثابة نقض لبرجام.

ثانياً: على مدى فترة الثمانية أعوام، سيعتبر وضع أي حظر على أي مستوى و بأية ذريعة (بما في ذلك ذرائع تكرارية و ملفقة تخص الإرهاب و حقوق الإنسان) من قبل أي بلد من بلدان الجانب الآخر في المفاوضات، سيعتبر نقضاً لبرجام، و من واجب الحكومة طبقاً للبند 3 من قرار مجلس الشورى الإسلامي القيام بالإجراءات الازمة و إيقاف نشاطات برجام.

ثالثاً: الخطوات المتعلقة بما ورد في البندين اللاحقين لا تبدأ إلا إذا أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية نهاية ملف موضوعات الحاضر و الماضي (pmd).

رابعاً: العمل على تجديد معمل أراك بالحفاظ على هويته للماء الثقيل لا يبدأ إلا بعد إبرام عقد حاسم و موثوق بشأن المشروع البديل و الحصول على ضمانة كافية لتنفيذه.

خامساً: مقاييس البيورانيوم المخصب الموجود بالكعكة الصفراء مع حكومة خارجية لا تبدأ إلا بعد إبرام عقد موثوق بهذا الشأن إلى جانب ضمانات كافية. التعامل و التبادل المذكور يجب أن يكون تدريجياً و على شكل دفعات متعددة.

سادساً: طبقاً لقرار مجلس الشورى الإسلامي، ينظم المشروع و التمهيدات الازمة للتنمية متوسطة الأمد لصناعة الطاقة النووية، و التي تشمل أسلوب التقدم في المراحل المختلفة، على أن يكون من الآن إلى 15 سنة و ينتهي بـ 190



ألف سو، و يدرس بدقة في المجلس الأعلى للأمن القومي. ينبغي أن يرفع هذا المشروع أية حالات قلق ناجمة عن بعض الأمور في ملحقات برجام.

سابعاً: يجب أن تنظم مؤسسة الطاقة النووية البحث العلمي و التنمية بأبعادهما المختلفة على مستوى التنفيذ بالشكل الذي لا يكون هناك في نهاية فترة الأعوام الثمانية أي نقص تقني للعمل بالتصنيف المقبول في برجام. ثامناً: يجب التنبه إلى أنه في حالات الغموض في وثيقة برجام لا يقبل تفسير الطرف المقابل، إنما تكون المرجعية لنص المفاوضات.

تاسعاً: وجود تعقيدات و غموض في نص برجام، و احتمال نكث العهود و المخالفات و المخادعات من الطرف المقابل و خصوصاً أمريكا، يجب تشكيل هيئة قوية و واعية و فطنة لرصد تقدم الأعمال و أداء الطرف المقابل للتزاماته و تعهداته و تتحقق ما تم التصريح به أعلاه. ينبغي تعين و تصويب تركيبة و واجبات هذه الهيئة في المجلس الأعلى للأمن القومي.

بالنظر لما تم ذكره، يعلن عن تأييد قرار المجلس الأعلى للأمن القومي في جلساته 634 بتاريخ 10/08/2015 بمراجعة النقاط المذكورة.

ختاماً، كما ذكرتُ لحضرتكم و سائر المسؤولين الحكوميين في جلسات متعددة، و كما ألمحتُ في جلسات عامة مع شعبنا العزيز، فإن رفع الحظر مع أنه عملية لازمة من باب رفع الظلم و إحقاق حقوق الشعب الإيرلندي، لكن الرخاء الاقتصادي و تحسن المعيشة و رفع المعضلات الحالية غير متاح إلا بالاهتمام الجاد و المتابعة الشاملة للاقتصاد المقاوم. على الأمل أن تكون هناك مراقبة لمتابعة هذا الهدف بكلّ جد، و أن يكون هناك على الخصوص اهتمام بتعزيز الإنتاج الوطني، و أن تحذروا من أن ينتهي الوضع بعد رفع الحظر إلى حالات استيراد منفلترة، و ينبغي خصوصاً و قطعاً اجتناب استيراد أية مواد استهلاكية من أمريكا.

أسأل الله تعالى التوفيق لحضرتكم و سائر المسؤولين.

السيد علي الخامنئي

1394 / مهر / 26

(2015/10/21)